

تقييم واقع تطبيق معايير التدقيق الجزائرية (NAA) من قبل ممارسي المهنة _ دراسة ميدانية لعينة من المهنيين _

"Assessing the Implementation of Algerian Auditing Standards (NAA) by Practitioners: A Field Study of a Sample of Professionals"

¹ شبلال علي* ، ² مغنم محمد

magnem mohmed

cheblal Ali

¹ جامعة الأغواط ، الجزائر ، a.cheblal@lagh-univ.dz

² جامعة أمحمد بوقرة بومرداس ، الجزائر ، magnem@yahoo.fr

تاريخ النشر: 2025-11-10

تاريخ القبول: 2025-11-04

تاريخ الاستلام: 2025-08-04

ملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى معرفة مدى التزام محاذي الحسابات في الجزائر بتطبيق معايير التدقيق الوطنية (NAA) ، وذلك من خلال التطرق إلى واقع مهنة التدقيق في السياق المحلي، واستعراض أبرز المفاهيم المرتبطة بها. كما تناولت الدراسة أهم ما تم إصداره من معايير التدقيق الجزائرية، والتي بلغ عددها 25 معياراً حتى تاريخ إعداد البحث، حيث تُعد هذه المعايير بمثابة أدلة مرجعية وإرشادات مهنية تهدف إلى توجيه ممارسي التدقيق الخارجي في تنفيذ مهامهم وضمان جودة أدائهم المهني. وتوصلت النتائج إلى وجود التزام فعلي من قبل المدققين الخارجيين بتطبيق معايير التدقيق الجزائرية أثناء أدائهم لمهامهم المهنية.

الكلمات المفتاحية: مهمة التدقيق ؛ محاذ الحسابات ؛ معايير التدقيق المحلية ؛ تخطيط مهمة التدقيق .

تصنيف JEL : M40 ؛ M42

Abstract:

This study aims to analyze the extent to which auditors in Algeria comply with the application of the National Auditing Standards (NAA), by examining the current state of the auditing profession in the local context and reviewing key related concepts. The research also highlights the most significant Algerian auditing standards issued to date, totaling 25 standards at the time of the study. These standards serve as reference frameworks and professional guidelines intended to support external auditors in performing their duties and ensuring the quality of their work.

The theoretical framework of the study was based on a deductive approach to formulate hypotheses, while the fieldwork was conducted using a descriptive-analytical method. The findings revealed a tangible commitment from external auditors to implementing Algerian auditing standards in the execution of their professional responsibilities

Keywords: External Auditing , Statutory Auditor , Algerian Auditing Standards , International Standards on Auditing (ISA)

JEL Classification Codes : M40 ; M42

* : المؤلف المرسل

1. مقدمة:

إن اتجاه الجزائر إلى تبني النظام المحاسبي العالمي، فرض عليها بالنتيجة أيضا ضرورة مواكبة وتبني المعايير العالمية للتدقيق، وهو الأمر الذي حرص عليه المشرع المالي الجزائري من خلال إصدار القانون 10-01 والذي تم من خلاله إعادة هيكلة الهيئات المشرفة على مهنة التدقيق إعادة تنظيم أحكام ممارسة المهنة وشروطها.

واستمرت الجزائر في هذه الإصلاحات من خلال إصدار معايير مجموعة من النصوص التنظيمية تتعلق بتنظيم مهنة التدقيق، ومن بينها إصدار معايير جزائرية للتدقيق والتي بلغ عددها حتى الآن 22 معيار جزائري للتدقيق. على ضوء ما سبق فإن السؤال الجوهرى الذي سنحاول الإجابة عليه هو ما مدى التزام محافظ الحسابات

لحسابات بمعايير التدقيق الجزائرية؟

ويمكن تقسيم الإشكالية الرئيسية الى التساؤلات التالية :

- ما مدى تباين التزام محافظ الحسابات ضمن عينة الدراسة بمعايير التدقيق الجزائرية أثناء تخطيط مهمة التدقيق تبعا للبيانات والوظيفية؟

- ما مدى تباين التزام محافظ الحسابات ضمن عينة الدراسة بمعايير التدقيق الجزائرية أثناء تنفيذ مهمة التدقيق تبعا للبيانات والوظيفية؟

وكإجابة أولية على الأسئلة المطروحة نعتمد الفرضيات التالية:

- لا يوجد اختلاف في التزام محافظ الحسابات ضمن عينة الدراسة بمعايير التدقيق الجزائرية أثناء تخطيط مهمة التدقيق تبعا للبيانات والوظيفية.

- لا يوجد اختلاف في التزام محافظ الحسابات ضمن عينة الدراسة بمعايير التدقيق الجزائرية أثناء تنفيذ مهمة التدقيق تبعا للبيانات والوظيفية.

أولاً: الجانب النظري للدراسة

إن الالتزام بتطبيق المعايير التي تحكم مهنة معينة، يؤدي بالضرورة إلى أداء خدمات ذات جودة عالية، وهو ما يطبق على مهنة التدقيق الخارجى، بل يتأكد فيها بشكل بالغ الأهمية.

1. تعريف محافظ الحسابات: هناك عدة تعريف أهمها:

محافظ الحسابات " هو كل شخص يمارس بصفة عادية باسمه الخاص وتحت مسؤوليته مهمة المصادقة على صحة حسابات شركة ما وانتظامها ومطابقتها لأحكام التشريع المعمول به. (الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية،

(2010)

2. معايير التدقيق المحلية المعتمدة في الجزائر

الجدول التالية تلخص مضمون معايير التدقيق الصادرة :

جدول رقم (01): إصدارات معايير التدقيق (المراجعة) الجزائرية لشهر فيفري من سنة 2016

رقم واسم المعيار	مجال التطبيق	الأهداف	المضمون
210 اتفاق حول أحكام مهمة التدقيق	- يتناول هذا المعيار مسؤوليات المدقق في ما يتعلق بالتوصل إلى اتفاق مع الإدارة، وأحياناً مع القائمين على الحوكمة داخل المؤسسة، بشأن الشروط المتعلقة بمهمة التدقيق. ويشمل نطاقه كافة مهام تدقيق البيانات المالية التاريخية، سواء كانت شاملة أو جزئية، إلى جانب المهام المرتبطة بها، مع الإشارة إلى بعض الخصوصيات المرتبطة بالتدقيق المتكرر أو المتعلق بالكيانات ذات الحجم الصغير	- ينبغي الشروع في تنفيذ مهمة التدقيق أو الاستمرار فيها فقط عندما تكون شروط التكليف قد تم الاتفاق عليها مسبقاً. كما يتعين التأكد من وجود فهم متبادل بين المدقق والإدارة بشأن الجوانب المتعلقة بمهمة التدقيق. وفي هذا السياق، يلزم المدقق بطلب تأكيد رسمي من المؤسسة المعنية على موافقتها على الشروط والأحكام الواردة في رسالة التكليف، مع توثيق أي اختلاف محتمل في هذا الشأن ضمن ملف العمل الخاص بالمهمة	- يتعين على المدقق التأكد من توفر جميع الشروط الأساسية للشروع في مهمة التدقيق، بما في ذلك مدى ملاءمة الإطار المحاسبي المعتمد لطبيعة الكيان، ومدى إدراك الإدارة لمسؤولياتها الكاملة المتعلقة بإعداد البيانات المالية وتقديمها بصورة صادقة. كما يجب أن يكون هناك نظام رقابة داخلية فعال، مع التأكيد على عدم فرض أي قيود من طرف الإدارة قد تعرقل إجراءات الفحص أو المراقبة الضرورية لتنفيذ المهمة على النحو المطلوب.
505 التأكيدات الخارجية	يتناول هذا المعيار لجوء المدقق إلى استخدام إجراءات تأكيد خارجية بغرض جمع أدلة إثبات موثوقة تدعم نتائج عملية التدقيق	يتعلق الأمر بتصميم وتنفيذ إجراءات تهدف إلى جمع أدلة إثبات تتميز بالملاءمة والموثوقية، من أجل دعم الرأي المهني للمدقق.	يُعد التأكيد الخارجي أحد أشكال أدلة الإثبات، ويُحصل عليه من خلال رد مكتوب يُوجّه مباشرة إلى المدقق من طرف جهة خارجية، سواء تم ذلك عبر وسيل وركي، إلكتروني، أو أي وسيلة أخرى معتمدة
560 الأحداث اللاحقة	التزامات المدقق اتجاه الأحداث اللاحقة لإقفال الحسابات في إطار تدقيق الكشوف المالية	- الهدف يتمثل في جمع أدلة إثبات كافية وذات صلة، تُثبت أن الأحداث التي جرت خلال الفترة الممتدة بين تاريخ القوائم المالية وتاريخ إصدار التقرير، قد تم أخذها بعين الاعتبار ومعالجتها وفقاً للإطار المحاسبي المعتمد، سواء استدعت تعديلاً في	- تشير الأحداث اللاحقة إلى الوقائع التي حدثت خلال الفترة الفاصلة بين تاريخ إعداد القوائم المالية وتاريخ إصدار تقرير المدقق، والتي اطلع عليها المدقق بعد تاريخ التقرير. أما تاريخ الإقفال، فيُقصد به

تقييم واقع تطبيق معايير التدقيق الجزائرية (NAA) من قبل ممارسي المهنة _ دراسة ميدانية لعينة من المهنيين_

رقم واسم المعيار	مجال التطبيق	الأهداف	المضمون
580 التصريحات الكتابية	يعالج المعيار إلزامية تحصيل المدقق للتصريحات الكتابية من طرف الإدارة في إطار مراجعة الكشوف المالية	- تُعد التصريحات الكتابية التي تقدمها الإدارة وسيلة لتأكيد تحملها الكامل لمسؤولياتها، لاسيما فيما يتعلق بإعداد القوائم المالية وتوفير كافة المعلومات الضرورية للمراجع بشكل شامل	التاريخ الذي تم فيه إعداد القوائم المالية

المصدر: من إعداد الباحثين استنادا الى المقرر الوزاري رقم 02 المؤرخ في 04/02/2016 الصادر عن وزارة المالية والتضمن المعايير الجزائرية للتدقيق

جدول رقم (02): إصدارات معايير التدقيق (المرجعة) الجزائرية لشهر أكتوبر سنة 2016

رقم واسم المعيار	مجال التطبيق	الأهداف	المضمون
300 تخطيط تدقيق الكشوف المالية	يدرس هذا المعيار التزامات المدقق فيما يخص التخطيط لتدقيق الكشوف المالية. - يخص هذا المعيار التدقيقات المتكررة.	يلزم المدقق بإعداد استراتيجية تدقيق وبرنامج عمل وفقا لحجم المؤسسة وحجم العمل الواجب إنجازه.	تشكل إستراتيجية التدقيق الإطار العام الذي يُنظّم سير العمل، وخاصة ما يتعلق بتحديد نطاق المهمة، جدولها الزمني، أساليب التوجيه المعتمدة، إلى جانب تحديد حدود الأهمية النسبية. أما برنامج العمل، فهو يُفصّل طبيعة ومدى الإجراءات الواجب تنفيذها، ويُعد أداة أساسية في تخطيط المهمة بهدف تقليص مخاطر التدقيق إلى مستوى يمكن قبوله. ويُطلب من المدقق مراجعة كل من الإستراتيجية والبرنامج وتحديثهما كلما استدعت الحاجة ذلك، لضمان ملاءمتهما مع تطورات المهمة وظروفها
500 العناصر المقنعة	يتناول هذا المعيار مسؤوليات المدقق المتعلقة بتصميم وتنفيذ إجراءات التدقيق، بهدف جمع أدلة إثبات كافية وموثوقة تُمكنه من	يهدف المدقق من خلال تصميم وتنفيذ إجراءات تدقيق مناسبة إلى الحصول على أدلة إثبات كافية وموثوقة، تمكنه من التوصل إلى	- العناصر المقنعة هي كل المعلومات التي جمعها المدقق للوصول إلى نتائج لتأسيس رأيه. -

التوصل إلى استنتاجات معقولة تُشكّل الأساس المهني لإصدار رأيه	استنتاجات معقولة تُشكّل الأساس الذي يُبنى عليه رأيه المهني بخصوص القوائم المالية	
يتناول هذا المعيار مسؤوليات المدقق فيما يتعلق بفحص الأرصدة الافتتاحية عند تنفيذ مهمة تدقيق أولية. وتشمل هذه الأرصدة القيم الواردة في القوائم المالية والعناصر المتوفرة في بداية الفترة، والتي تُشكّل أساسًا لتوفير المعلومات المالية ذات الصلة بالفترة الجارية.	- يهدف المدقق إلى الحصول على أدلة إثبات كافية وموثوقة تتيح له التأكد من أن الأرصدة الافتتاحية لا تتضمن أخطاء تؤثر على القوائم المالية للفترة الجارية، وأن السياسات المحاسبية المعمّدة في تلك الأرصدة قد طُبقت بشكل مستمر ومتسق في إعداد القوائم المالية للفترة الحالية.	510 مهام التدقيق الأولية (الأرصدة الافتتاحية)
يتناول هذا المعيار التزام المدقق بإبداء رأيه المهني بشأن القوائم المالية، كما يُحدد الإطار العام لشكل ومحتوى التقرير الذي يُعبّر من خلاله عن ذلك الرأي	يقوم المدقق بتكوين رأيه بشأن القوائم المالية استنادًا إلى تقييم شامل للاستنتاجات المستخلصة من أدلة الإثبات التي تم جمعها. ويُفصح عن هذا الرأي بوضوح من خلال تقرير مكتوب يوضح الأسس التي بُني عليها.	700 تأسيس الرأي وتقرير التدقيق للكشوف المالية
تشمل الأرصدة الافتتاحية كل من المبالغ الواردة في القوائم المالية والعناصر المتوفرة عند بداية الفترة المحاسبية. أما مهمة التدقيق الأولية، فهي تلك التي تتعلق بقوائم مالية لم تخضع سابقًا لأي عملية تدقيق، أو كانت محل فحص من قبل مدقق آخر غير المدقق الحالي.	يؤدي المدقق رأيًا غير معدل إذا تبين له أن البيانات المالية أُعدت وفقًا لمقتضيات الإطار المحاسبي المطبق، في حين يُلجأ إلى تعديل الرأي إذا وُجدت مخالفات جوهرية أو لم تتوفر أدلة إثبات كافية وملائمة، ويعتمد نوع التعديل على طبيعة الإخلال ومدى تأثيره.	

المصدر: من إعداد الباحثين استنادًا إلى المقرر الوزاري رقم 150 المؤرخ في 2016/10/11 الصادر عن وزارة المالية والتضمن المعايير الجزائرية للتدقيق

جدول رقم (03) : إصدارات معايير التدقيق (المرجعة) الجزائرية لسنة 2017

رقم واسم المعيار	مجال التطبيق	الأهداف	المضمون
520 الإجراءات التحليلية	يتناول هذا المعيار لجوء المدقق إلى الإجراءات التحليلية كوسيلة جوهرها الفحص الكمي، حيث تعتمد على إجراء مقارنات بين بيانات مالية حالية وسابقة أو متوقعة للكيان محل التدقيق أو لكيانات مماثلة، باستخدام أدوات تحليلية قد تتراوح بين الأساليب البسيطة والنماذج الإحصائية المعقدة، بهدف الكشف	يهدف المدقق إلى جمع أدلة إثبات كافية وموثوقة من خلال تطبيق إجراءات تحليلية ذات طابع جوهري، مع تصميم وتنفيذ إجراءات تحليلية إضافية في المرحلة القريبة من اختتام مهمة التدقيق، بغرض التحقق من مدى اتساق القوائم المالية مع الفهم الذي اكتسبه المدقق عن الكيان محل التدقيق.	على المدقق أن يقيّم مدى مناسبة الإجراء التحليلي المختار ومدى ارتباطه بالتأكيدات المطلوب اختبارها، مع التحقق من قدرته على كشف الانحرافات المحتملة. كما يجب عليه تطبيق هذه الإجراءات التحليلية في نهاية عملية التدقيق، بهدف دعم استخلاص استنتاج عام حول مدى انسجام القوائم المالية مع فهمه المكتسب عن الكيان محل التدقيق

تقييم واقع تطبيق معايير التدقيق الجزائرية (NAA) من قبل ممارسي المهنة _ دراسة ميدانية لعينة من المهنيين_

	عن تغيرات جوهرية أو أنماط غير متوقعة		
570 استمرارية الاستغلال	يتناول هذا المعيار مسؤوليات المدقق عند فحص القوائم المالية، لاسيما فيما يتعلق بتقييم مدى ملاءمة اعتماد الإدارة على فرضية استمرارية الاستغلال عند إعداد هذه القوائم.	يهدف المدقق إلى جمع أدلة إثبات كافية ومقنعة لتقييم مدى ملاءمة لجوء الإدارة إلى فرضية استمرارية الاستغلال عند إعداد القوائم المالية، واستخلاص ما إذا كانت هناك درجة عالية من عدم اليقين ناتجة عن أحداث أو ظروف قد تثير شكوكًا جوهرية بشأن قدرة الكيان على الاستمرار في نشاطه، مع تحديد الانعكاسات المحتملة لذلك على تقريره النهائي	- تُفترض استمرارية نشاط الكيان في المستقبل المنظور عند إعداد القوائم المالية، ما لم تظهر مؤشرات قوية تفيد بنية الإدارة في تصفية الكيان أو التوقف عن نشاطه، أو في حال غياب خيارات واقعية أخرى متاحة أمامها. وتُعد القوائم المالية الموجهة للاستخدام العام عادةً بناءً على هذه الفرضية.
610 استخدام أعمال المدققين الداخليين	يتناول هذا المعيار الظروف التي يمكن أن يستفيد فيها المدقق الخارجي من نتائج أعمال التدقيق الداخلي، بالنظر إلى إمكانية مساهمة وظيفة التدقيق الداخلي في توفير معلومات ذات أهمية لمهامه. لكنه لا يشمل الحالات التي يشارك فيها أفراد من فريق التدقيق الداخلي بشكل مباشر في تنفيذ إجراءات التدقيق لحساب المدقق الخارجي.	تقييم مدى إمكانية الاستفادة من أعمال المدققين الداخليين وتحديد حدود استخدامها، وفي حال اعتمادها، يتعين على المدقق التأكد من مدى توافق هذه الأعمال مع متطلبات وإجراءات التدقيق الخارجي	تشمل الأعمال التي يمكن للمدقق الخارجي الاستفادة منها لدى المدققين الداخليين، تلك المتعلقة بمتابعة فعالية نظام الرقابة الداخلية، مراجعة المعلومات المالية والتشغيلية، تقييم الأداء التشغيلي، التأكد من مدى الالتزام باللوائح والقوانين المعمول بها، بالإضافة إلى مساهماتهم في مجالات إدارة المخاطر وممارسات الحوكمة المؤسسية.
620 استخدام أعمال خبير معين من طرف مدقق	يحدد هذا المعيار مسؤوليات المدقق عند الاستعانة بخبير مختص في مجال غير المحاسبة أو التدقيق، ويبيّن آليات التعامل مع استنتاجات هذا الخبير ضمن مسار تشكيل الرأي المهني.	تحديد الحالات التي يرى فيها المدقق ضرورة الاستعانة بخبير مختص يُعَيِّنُه بنفسه، مع تقييم مدى ملاءمة الأعمال المنجزة من طرف هذا الخبير لاحتياجات مهمة التدقيق.	الخبير المعين من طرف المدقق هو شخص طبيعي أو معنوي يتمتع بخبرة متخصصة في مجال خارج نطاق المحاسبة والتدقيق، ويستعين المدقق بأعماله في ذلك المجال بهدف دعمه في جمع عناصر الإثبات الكافية والملائمة.

المصدر: من إعداد الباحثين استنادا إلى المقرر الوزاري رقم 23 المؤرخ في 2017/03/15 الصادر عن وزارة المالية والتضمن المعايير الجزائرية للتدقيق

جدول رقم (04) : إصدارات معايير التدقيق (المراجعة) الجزائرية لسنة 2018

رقم واسم المعيار	مجال التطبيق	الأهداف	المضمون
230 وثائق التدقيق	يتناول هذا المعيار مسؤولية المدقق في إعداد وثائق تدقيق القوائم المالية، دون أن يلغي ما تضمنته المعايير الجزائرية الأخرى من متطلبات توثيق إضافية. كما قد تفرض التشريعات والتنظيمات السارية التزامات توثيقية أخرى يجب مراعاتها.	تتمثل أهداف المدقق في إعداد وثائق تشكل ملفاً كافياً وملائماً يتضمن عناصر الإثبات المقنعة التي تدعم تقريره، وتبرهن على أن عملية التدقيق قد تم التخطيط لها وتنفيذها وفقاً للمعايير الجزائرية للتدقيق، وبما يتماشى مع المتطلبات القانونية والتنظيمية المعمول بها.	يتعين على المدقق إعداد وثائق التدقيق بشكل متدرج ومتزامن مع تنفيذ مهام التدقيق. وتشمل وثائق التدقيق كافة المستندات التي تم الحصول عليها أو الاحتفاظ بها في إطار أداء مهمة التدقيق، والتي تتضمن الإجراءات المنفذة، وأدلة الإثبات المجمعة، إلى جانب النتائج التي توصل إليها المدقق.
501 العناصر المقنعة - اعتبارات خاصة	يعالج هذا المعيار مدى قيام المدقق بالنظر في كفاية وملاءمة أدلة الإثبات التي تم الحصول عليها، وفقاً لمتطلبات المعيارين 330 و 500، وكذا باقي المعايير الجزائرية للتدقيق ذات الصلة، وذلك فيما يخص بعض الجوانب المحددة المرتبطة بتدقيق القوائم المالية، كالمخزونات، والقضايا والنزاعات القانونية التي يواجهها الكيان، والمعلومات القطاعية	يتمثل هدف المدقق في الحصول على أدلة إثبات كافية ومناسبة تتعلق بوجود المخزونات وحالتها، وباستكمال إحصاء القضايا والنزاعات التي تلزم الكيان، وكذا بضمان الإفصاح عن المعلومات الواجب تقديمها، لا سيما تلك المرتبطة بالقطاعات، وذلك وفقاً للمعيار المحاسبي المطبق	يتعين على المدقق جمع عناصر إثبات كافية وملائمة بشأن المخزونات، إذا كانت تمثل جانباً جوهرياً في القوائم المالية، وذلك من حيث وجودها وحالتها. كما يجب عليه تصميم وتنفيذ إجراءات تدقيق مناسبة تمكنه من تحديد القضايا والنزاعات التي قد تترتب عنها التزامات على الكيان، والتي قد تؤدي إلى وجود اختلالات جوهريّة محتملة.
530 السبر في التدقيق	يُطبق هذا المعيار في الحالات التي يعتمد فيها المدقق على أسلوب المعاينة في تنفيذ إجراءات التدقيق. ويُعنى المعيار بتوضيح كيفية تطبيق كل من المعاينة الإحصائية وغير الإحصائية،	الهدف يتمثل في توفير أساس منطقي يمكن من خلاله استنباط استنتاجات قابلة للتعميم على المجتمع الإحصائي الذي تم استخراج العينة منه	مثل السبر الذي يُنفذ على جزء من عناصر المجتمع الإحصائي، دون بلوغ النسبة الكاملة، إجراء ذا دلالة تدقيقية، إذ يزود المدقق بأساس منطقي يمكنه من تعميم النتائج المستخلصة من العينة على المجتمع الإحصائي ككل

تقييم واقع تطبيق معايير التدقيق الجزائرية (NAA) من قبل ممارسي المهنة _ دراسة ميدانية لعينة من المهنيين_

		لاختيار عينة مناسبة، وتنفيذ الاختبارات والإجراءات التفصيلية عليها، بالإضافة إلى تحليل نتائج المعاينة وتقييم مدى كفايتها في دعم نتائج التدقيق	
تتسم بعض التقديرات المحاسبية بقدر من عدم اليقين، غير أنه يُعد منخفضاً نسبياً، ما يجعل احتمال وجود اختلالات جوهرية محدوداً. كما أن طبيعة بعض البنود المحاسبية لا تتيح إمكانية قياسها بصورة مباشرة، بل تُقدّر بناءً على افتراضات وتقديرات مهنية مدروسة.	يهدف المدقق إلى جمع أدلة إثبات كافية وموثوقة للتحقق من مدى معقولية التقديرات المحاسبية، بما في ذلك تلك المتعلقة بالقيمة العادلة، والمعلومات المرتبطة بها ضمن عملية تدقيق القوائم المالية. كما يحدد المعيار الإجراءات اللازمة للتعامل مع الانحرافات المرتبطة بالتقديرات الفردية، مع الأخذ بعين الاعتبار المؤشرات المحتملة على وجود تحيز من جانب الإدارة.	يتناول هذا المعيار مسؤوليات المدقق بشأن التقديرات المحاسبية، بما في ذلك تلك المتعلقة بالقيمة العادلة والمعلومات المرتبطة بها ضمن عملية تدقيق القوائم المالية. كما يحدد المعيار الإجراءات اللازمة للتعامل مع الانحرافات المرتبطة بالتقديرات الفردية، مع الأخذ بعين الاعتبار المؤشرات المحتملة على وجود تحيز من جانب الإدارة.	540 تدقيق التقديرات المحاسبية بما فيها التقديرات المحاسبية للقيمة الحقيقية و المعلومات الواردة المتعلقة بها

المصدر: من إعداد الباحثين استناداً إلى المقرر الوزاري رقم 77 المؤرخ في 2018/09/24 الصادر عن وزارة المالية والتضمن المعايير الجزائرية للتدقيق

جدول رقم (05) : إصدارات معايير التدقيق (المراجعة) الجزائرية لسنة 2024

رقم واسم المعيار	مجال التطبيق	الأهداف	المضمون
المعيار الجزائري لإدارة الجودة 1 "إدارة الجودة من طرف المكاتب التي تقوم بإجراء تدقيقات أو فحوصات محدودة للكشوف المالية أو مهام التأكيد لغرض تعزيز التوحيد في انجاز هذه المهمات.	يطبق هذا المعيار على كافة المكاتب التي تقوم بالتدقيق أو الفحوصات المحدودة للكشوف المالية أو مهام أخرى للتأكيد لغرض تعزيز التوحيد في انجاز هذه المهمات.	تصميم ووضع وتشغيل نظام لإدارة جودة التدقيقات أو الفحوصات المحدودة للكشوف المالية، أو مهمات التأكيد أو الخدمات ذات صلة التي ينجزها المكتب التي تمنحه التأكيد المعقول.	يجب على المكتب الالتزام بكل متطلبات من متطلبات هذا المعيار، مالم يكن المتطلب غير ذي صلة بسبب طبيعة وظروف المكتب أو تلك المتعلقة بالمهام التي ينجزها الشخص أو الأشخاص الذين اسندت اليهم المسؤولية المطلقة والالتزام أو الواجب المطلق يعدون تقرير

أو الخدمات ذات الصلة.			بخصوص نظام إدارة الجودة في المكتب.
المعيار الجزائري لادارة الجودة 2 "فحوصات جودة المهام"	يطبق هذا المعيار على جميع المهام التي تتطلب إجراء مراجعة لجودتها وفقا لمعيار إدارة الجودة 1.	انجاز تقييم موضوعي للاحكام الهامة التي اتخذها فريق المهمة والاستنتاجات المستخلصة بشأنها.	يجب أن يكتسب المكتب ومسؤول مراجعة جودة المهمة فهم لهذا المعيار (م ج 1، ج 2) لاستعاب الهدف والتطبيق الصحيح للمتطلبات المتعلقة به. يتوجب على المكتب أو مسؤول مراجعة جودة المهمة، حسب الحالة، الامتثال لكل واحد من متطلبات هذا المعيار مالم يكن المتطلب دالا بسبب ظروف المهمة.
المعيار الجزائري للتدقيق 220 "إدارة الجودة لتدقيق الكشوف المالية"	يعالج هذا المعيار مسؤوليات المدقق الخاصة فيما يتعلق بإدارة الجودة في اطار المهمة عند تدقيق الكشوف المالية، والمسؤوليات ذات الصلة.	هدف المدقق هو إدارة الجودة على مستوى المهمة من أجل الحصول على تأكيد معقول بشأن تحقيق الجودة لهذه المهمة.	يجب على مسؤول المهمة أن يتحمل المسؤولية الكلية لادارة وتحقيق جودة مهمة التدقيق، لاسيما فيما يتعلق بوضع، لاحتياجات المهمة، البيئة التي تبرز ثقافة المكتب والسلوك المتوقع لاعضاء فريق المهمة، وعند القيام بذلك.

المصدر: من إعداد الباحثين استنادا الى المقرر الوزاري رقم 121 المؤرخ في 01 جوان 2024 الصادر عن وزارة المالية والتضمن المعايير الجزائرية للتدقيق

جدول رقم (06) : إصدارات معايير التدقيق (المراجعة) الجزائرية لسنة 2024

رقم واسم المعيار	مجال التطبيق	الأهداف	المضمون
المعيار الجزائري للتدقيق 701 "الابلاغ عن المسائل الجوهرية للتدقيق في تقرير المدقق المستقل"	يعالج هذا المعيار المسؤولية التي تقع على عاتق المدقق فيما يخص الابلاغ عن المسائل الجوهرية في تقريره.	يهدف الى تحديد المسائل الجوهرية للتدقيق والابلاغ عنها عن طريق وصفها في تقريره بعد تكوين رأيه حول الكشوف المالية.	يجب على المدقق أن يحدد من بين المسائل التي تم إبلاغها لمسؤولي الحوكمة، تلك التي تطلبت منه اهتماما كبيرا، اثناء التدقيق.

تقييم واقع تطبيق معايير التدقيق الجزائرية (NAA) من قبل ممارسي المهنة _ دراسة ميدانية لعينة من المهنيين_

عندما يبدي المدقق رأيا معذلاً، من الضروري وصف المشكلة التي أدت إلى التعديل. - إذا كانت الكشف المالية تتضمن اختلالات معتبرة ناتجة عن اغفال المعلومات المطلوبة يجب على المدقق مناقشة هذا الاغفال مع المسؤولين عن الحوكمة.	يهدف إلى التعبير بوضوح عن الرأي المعدل ومناسب حول الكشف المالية: - عندما يستنتج على أساس العناصر المقنعة التي تم الحصول عليها، أن الكشف المالية ككل تحتوي على اختلالات معتبرة، أو - عندما لا يتمكن من الحصول على عناصر مقنعة ملائمة وكافية ليستنتج أن الكشف المالية ككل لا تتضمن اختلالات معتبرة	يعالج هذا المعيار مسؤولية المدقق فيما يخص إصدار تقرير مناسب في الحالات التي عندما يبدي رأيه وفقاً للمعيار الجزائري للتدقيق 700، يتوصل إلى أن تعديل الرأي ضروري في تقريره للكشف المالية.	المعيار الجزائري للتدقيق 705 "التعبير عن الرأي المعدل في تقرير المدقق المستقل"
إن اعتبر المدقق أنه من الضروري لفت انتباه المستعملين إلى نقطة معروضة في الكشف المالية، التي وفقاً لحكمه الخاص الشخصي فإنها بالأهمية التي تجعل منها ضرورية لفهم الكشف المالية، فإنه يجب على المدقق أن يدرج في تقريره، فقرة ملاحظة شريطة أنه قد يتحصل على عناصر مقنعة كافية وملائمة على أن النقطة المعروضة أو المشار إليها في الكشف المالية لا تحتوي اختلالات معتبرة.	هدف المدقق الذي أسس رأيه حول الكشف المالية هو تقدير حسب حكمه المهني الخاص، إن كان من الضروري لفت انتباه المستعملين بوسيلة تواصل إضافي واضح في تقريره للتدقيق.	يعالج المعيار الابلاغات الإضافية في تقرير المدقق، عندما يعتبر ما يلي ضرورياً: - لفت انتباه المستعملين إلى نقطة أو نقاط هامة المعروضة في الكشف المالية والتي تعتبر أساسية لفهم الكشف المالية؛ -	المعيار الجزائري للتدقيق 706 "فقرات الملاحظة والفقرات المتعلقة بنقاط أخرى في تقرير المدقق المستقل"

المصدر: من إعداد الباحثين استناداً إلى المقرر الوزاري رقم 212 المؤرخ في 18 نوفمبر 2024 الصادر عن وزارة المالية والتضامن

المعايير الجزائرية للتدقيق

ثانياً: الدراسة التطبيقية

للإمام بجميع جوانب الدراسة، تم التطرق من خلال هذا الجزء إلى تحليل بيانات دراسة ميدانية تم إجراؤها اعتماداً على مخرجات استبانة خاصة تم إعدادها وتوزيعها على مجموعة من المهنيين، وذلك للإجابة على السؤال الرئيسي وفروعه، وكذا التأكد من صحة الفرضيات من عدمها.

1- صدق وثبات الاستبيان

من خلال هذا العنصر سنعمل على تحليل البيانات ونتائج تفريغ الاستبيان ومعرفة مدى التزام محافظ الحسابات بمعايير التدقيق الجزائية، وعليه ينبغي علينا تفريغ وتحليل إجابات أفراد عينة الدراسة حول العبارات التي تضمنتها المحاور الثلاثة للاستبيان، والمتمثلة في محور الخصائص الشخصية والوظيفية، محور تخطيط مهمة التدقيق، ومحور تنفيذ مهمة التدقيق، لكن قبل ذلك يجب اختبار أداة الدراسة.

1. صدق الاتساق الداخلي للفقرات (عبارات أداة الدراسة)

وذلك بحساب معاملات الارتباط (بيرسون) بين كل فقرة والدرجة الكلية للمحور التابع لها كما يلي:

الجدول رقم (07): معامل الارتباط بين كل فقرة من فقرات المحور الأول (تخطيط مهمة التدقيق)

العبارات	معامل سبيرمان	مستوى المعنوية
يتم التأكد من تحقق جميع الشروط المسبقة الواردة في المعيار رقم 210 " الاتفاق حول أحكام مهمة التدقيق".	0,847	0,00
رسالة المهمة تستوفي الشروط الواردة في المعيار رقم 210 " الاتفاق حول أحكام مهمة التدقيق".	0,856	0,00
يتم وضع استراتيجية التدقيق وبرنامج عمل ملائم لكل مهمة مسندة لكم، وهذا حسب مقتضيات المعيار رقم 300 " تخطيط تدقيق الكشوف المالية".	0,751	0,00
في حالة الاستعانة بخبير معين من طرفكم، يتم التأكد من مدى ملاءمة أعمال هذا الأخير لاحتياجات التدقيق.	0,519	0,00
تتواصلون مع المدقق السابق وفقاً للقواعد الأخلاقية المتعارف عليها من أجل تخطيط أفضل لمهمة التدقيق	0,612	0,00

المصدر: إعداد الباحثين بناءً على التحليلات الإحصائية المستخرجة عبر SPSS.

شير البيانات الواردة في الجدول إلى أن معاملات الارتباط المحسوبة بين كل بند من بنود محور تخطيط مهمة التدقيق والمجموع الكلي للمحور كانت ذات دلالة إحصائية عند مستوى 0.05، بما أن قيم الدلالة الإحصائية كانت أقل من هذا المستوى. وبناءً عليه، يمكن اعتبار البنود المستخدمة في الاستبيان صادقة في تمثيل ما وُضعت لقياسه.

الجدول رقم (08): معامل الارتباط بين كل فقرة من فقرات المحور الثاني (تنفيذ مهمة التدقيق) والدرجة الكلية للمحور

العبارات	معامل سبيرمان	مستوى المعنوية
يلجأ المدقق إلى تنفيذ إجراءات التأكيدات الخارجية وفقاً لمعيار التدقيق رقم 505، وذلك بغرض الحصول على عناصر إثبات موثوقة وذات دلالة، كلما اقتضت الضرورة المهنية ذلك أثناء عملية التدقيق.	0,728	0,00
عند عدم الحصول على الرد المطلوب، يتعين على المدقق تنفيذ إجراءات تدقيقية بديلة تهدف إلى جمع أدلة إثبات كافية وموثوقة تدعم استنتاجاته	0,751	0,00

تقييم واقع تطبيق معايير التدقيق الجزائرية (NAA) من قبل ممارسي المهنة _ دراسة ميدانية لعينة من المهنيين_

0,00	0,636	تمتلكون الخبرة اللازمة في استخدام التقنيات الإلكترونية، بما في ذلك البرمجيات والأجهزة، التي تمكنكم من تنفيذ عملية المراجعة الإلكترونية بكفاءة
0,00	0,585	يُعد برنامج REVOR واحدًا من أبرز البرامج المستخدمة في تنفيذ عمليات المراجعة الإلكترونية في العديد من مكاتب التدقيق في الجزائر
0,00	0,754	تُعدّ التكاليف المرتفعة للبرمجيات الإلكترونية من أبرز العوائق التي تعيق اعتمادكم على تقنيات المراجعة الإلكترونية
0,00	0,749	لقد ساهم اعتمادكم على المراجعة الإلكترونية في تخفيف حجم عبء العمل بشكل ملحوظ.
0,00	0,461	أسهم استخدامكم للمراجعة الإلكترونية في تسريع تنفيذ إجراءات التدقيق، مما أدى إلى تقليل الوقت والجهد المبذولين خلال العملية
0,00	0,697	لضمان تقديم رأي فني موضوعي، تعتمدون على التقنيات الإلكترونية، بما في ذلك البرمجيات والأجهزة، أثناء إجراء عملية المراجعة الإلكترونية
0,00	0,651	تُعتبر قلة توفر برامج المراجعة الإلكترونية في الجزائر من أبرز التحديات التي تعيق تطبيقكم للمراجعة الإلكترونية
0,00	0,6	يتطلب تطبيق المراجعة الإلكترونية منكم تبني أساليب وإجراءات تختلف عن تلك المعتمدة في عمليات المراجعة التقليدية.
0,00	0,728	لضمان نجاح عملية المراجعة الإلكترونية، يتطلب الأمر توفر عدة عناصر أساسية منها مراجعين ذوي كفاءة وتأهيل مناسب، قواعد بيانات متكاملة، برمجيات متقدمة، معدات تقنية حديثة، شبكات اتصال فعالة، بالإضافة إلى الدعم المالي اللازم.
0,00	0,713	تتوفر لديكم برامج متخصصة لحماية التقنيات الإلكترونية، سواء البرمجيات أو الأجهزة، المستخدمة في تنفيذ عملية المراجعة الإلكترونية
0,00	0,704	أسهم اعتمادكم على المراجعة الإلكترونية في تعزيز الثقة بمخرجات مهنة التدقيق، مما أدى إلى رفع مستوى رضا العملاء
0,00	0,659	يُعتبر نقص تأهيل المراجع في مجال نظم تكنولوجيا المعلومات أحد العوامل الرئيسية التي تدفعه إلى الاستعانة بخبير متخصص في تكنولوجيا المعلومات خلال تطبيق المراجعة الإلكترونية.
0,00	0,71	تُعد استقلالية المراجع الخارجي من الركائز الأساسية التي ينبغي توفرها لديه، لضمان تقديم رأي مهني نزيه وموضوعي يُلبّي توقعات كافة الأطراف المستفيدة من تقريره

المصدر: إعداد الباحثين بناءً على التحليلات الإحصائية المستخرجة عبر SPSS.

تشير نتائج الجدول السابق إلى وجود ارتباطات ذات دلالة إحصائية بين كل بند من بنود محور تنفيذ مهمة التدقيق والدرجة الإجمالية للمحور، حيث جاءت قيم معاملات الارتباط أقل من مستوى الدلالة 0.05. وبناءً على ذلك، يمكن الاعتماد على فقرات الاستبيان كأدوات موثوقة في قياس المتغيرات المقصودة

2. ثبات أداة الدراسة (الاستبيان)

الجدول رقم (10): معامل ألفا كرونباخ لقياس ثبات وصدق محاور أداة الدراسة

معامل الثبات	عدد العبارات	محاور الاستبيان
0.787	5	تخطيط مهمة التدقيق
0.912	15	تنفيذ مهمة التدقيق
0.917	20	الإجمالي

المصدر: إعداد الباحثين بناءً على التحليلات الإحصائية المستخرجة عبر SPSS.

يبين الجدول السابق أن معامل الثبات الكلي للاستبيان وصل إلى قيمة مرتفعة تبلغ (0.917)، مما يعكس مستوى عالٍ من الثبات. كما أظهرت نتائج كل من المحور الأول والمحور الثاني معدلات ثبات مرتفعة أيضاً، حيث لم تقل عن 0.787.

3. التحليل الوصفي

من خلال هذا المطلب سنعمل على عرض الخصائص الشخصية والوظيفية لأفراد عينة الدراسة والتي تشمل كل من العمر، المؤهل العلمي، الوظيفة ومدة الخدمة، حيث كانت النتائج وفقاً لما هو موضح في الجدول التالي:

الجدول رقم (11) : الخصائص الوصفية

المتغيرات	الفئة	التكرارات	النسبة %
الجنس	ذكور	66	95.7
	إناث	3	4.3
الفئة العمرية	من 30 سنة إلى 50 سنة	48	69.6
	أكثر من 50 سنة	21	30.4
الخبرة	أقل من 5 سنوات	3	4.3
	ما بين 5 و10 سنوات	32	46.4
	ما بين 11 إلى 20 سنة	10	14.5
	أكثر من 20 سنوات	24	34.8
المؤهل العلمي	ليسانس	55	79.7
	ماستر	14	20.3
الوظيفة	محافظ الحسابات	61	88.4
	خبير محاسب	8	11.6

المصدر: إعداد الباحثين بناءً على التحليلات الإحصائية المستخرجة عبر SPSS.

يوضح الجدول أن غالبية أفراد العينة في الدراسة من الذكور بنسبة 95.7%، بينما تمثل الإناث 4.3% فقط. وتُظهر الفئة العمرية أن 69.6% من أفراد العينة تتراوح أعمارهم بين 30 و 50 سنة، مما يعكس فئة نشطة مهنيًا. أما من حيث الخبرة، فإن 46.4% لديهم خبرة بين 5 و 10 سنوات، في حين أن 34.8% لديهم أكثر من 20 سنة من الخبرة. بالنسبة للمؤهل العلمي، فإن أغلبية العينة تحمل شهادة ليسانس بنسبة 79.7%. وأخيراً، يشغل معظم أفراد العينة وظيفة محافظ حسابات بنسبة 88.4%، مقابل 11.6% يعملون كخبراء محاسبين.

4. اختبار فرضيات الدراسة

سيتم اختبار فرضيات الدراسة، وذلك باعتماد على اختبارات إحصائية لا معلمية والتي تشمل كل من الفرضيتين باعتبارها تختبر اختلاف في التزام محافظ الحسابات ضمن عينة الدراسة بمعايير التدقيق الجزائرية أثناء تخطيط وتنفيذ مهمة التدقيق تبعاً للبيانات الشخصية والوظيفية:

اختبار الفرضيتين الأولى والثانية

يعتبر اختبار مان وتي أحد الاختبارات اللامعلمية حيث يستخدم لمقارنة مجموعات مستقلة، حيث سيجري في دراستنا من خلاله مقارنة قيم مستوى الالتزام بمعايير التدقيق من خلال مهمة تخطيط/تنفيذ التدقيق ومهمة تنفيذه

الفرضية الأولى والثانية: لا يوجد اختلاف في التزام محافظ الحسابات ضمن عينة الدراسة بمعايير التدقيق الجزائرية أثناء تخطيط/تنفيذ مهمة التدقيق تبعاً للبيانات الوظيفية

1. اختبار الفروق تبعاً لمتغير المؤهل العلمي: يركز الاختبار في هذا العنصر على الفرضيتين:

H0: لا يوجد فروق في مستوى التزام محافظ الحسابات ضمن عينة الدراسة بمعايير التدقيق الجزائرية أثناء تخطيط/تنفيذ مهمة التدقيق تبعاً لمتغير المؤهل العلمي عند مستوى 0.05

H1: يوجد فروق في مستوى التزام محافظ الحسابات ضمن عينة الدراسة بمعايير التدقيق الجزائرية أثناء تخطيط/تنفيذ مهمة التدقيق تبعاً لمتغير المؤهل العلمي عند مستوى 0.05

الجدول (14): نتائج اختبار مان وتي للفروق في الالتزام بمعايير التدقيق أثناء تخطيط/تنفيذ مهمة التدقيق تبعاً

لمتغير المؤهل العلمي: المجموعتين (ليسانس-ماستر)

المجموعتين (ليسانس-ماستر)		
الاختبار	تخطيط مهمة التدقيق	تنفيذ مهمة التدقيق
إحصائية اختبار Mann-Whitney	372,500	339,500
مستوى المعنوية	0,848	0,496

المصدر: إعداد الباحثين بناءً على التحليلات الإحصائية المستخرجة عبر SPSS.

يتضح من خلال نتائج اختبار مان وتي (Mann-Whitney) للفروق في مستوى التزام محافظ الحسابات ضمن عينة الدراسة بمعايير التدقيق الجزائرية أثناء تخطيط/تنفيذ مهمة التدقيق تبعاً لمتغير المؤهل العلمي عدم وجود اختلاف في مستوى التزام المدققين للمجموعتين: ليسانس-ماستر وهما الوحيدتان، وذلك باعتبار قيمة مستوى المعنوية أكبر من 0.05

لكل من المحورين، وعليه نقبل الفرضية H_0 : لا يوجد فروق في مستوى التزام محافظ الحسابات ضمن عينة الدراسة بمعايير التدقيق الجزائية أثناء تخطيط/تنفيذ مهمة التدقيق تبعا لمتغير المؤهل العلمي عند مستوى 0.05

3-1-4 اختبار الفروق تبعا لمتغير طبيعة الوظيفة: يركز الاختبار في هذا العنصر على الفرضيتين:

H_0 : لا يوجد فروق في مستوى التزام محافظ الحسابات ضمن عينة الدراسة بمعايير التدقيق الجزائية أثناء تخطيط/تنفيذ مهمة التدقيق تبعا لمتغير طبيعة الوظيفة عند مستوى 0.05

H_1 : يوجد فروق في مستوى التزام محافظ الحسابات ضمن عينة الدراسة بمعايير التدقيق الجزائية أثناء تخطيط/تنفيذ مهمة التدقيق تبعا لمتغير طبيعة الوظيفة عند مستوى 0.05

الجدول (15): نتائج اختبار مان وتني للفروق في الالتزام بمعايير التدقيق أثناء تخطيط/تنفيذ مهمة التدقيق تبعا لمتغير طبيعة الوظيفة

المجموعتين (حسابات-خبير محاسب)		
الاختبار	تخطيط مهمة التدقيق	تنفيذ مهمة التدقيق
إحصائية اختبار Mann-Whitney	112,000	123,000
مستوى المعنوية	0,011	0,023

المصدر: إعداد الباحثين بناءً على التحليلات الإحصائية المستخرجة عبر SPSS.

يتضح من خلال نتائج اختبار مان وتني (Mann-Whitney) للفروق في مستوى التزام محافظ الحسابات ضمن عينة الدراسة بمعايير التدقيق الجزائية أثناء تخطيط/تنفيذ مهمة التدقيق تبعا لمتغير طبيعة الوظيفة وجود اختلاف ذو دلالة إحصائية عند مستوى 0.05 في مستوى التزام المدققين للمجموعتين: محافظ حسابات-خبير محاسب الوحيدتين، وذلك باعتبار قيمة مستوى المعنوية أقل من 0.05 لكل من المحورين، وعليه نرفض H_0 ونقبل الفرضية H_1 : يوجد فروق في مستوى التزام محافظ الحسابات ضمن عينة الدراسة بمعايير التدقيق الجزائية أثناء تخطيط/تنفيذ مهمة التدقيق تبعا لمتغير طبيعة الوظيفة (محافظ حسابات-خبير محاسب) عند مستوى 0.05

الخاتمة:

تم اختبار الفرضيتين الأولى والثانية باستخدام اختبار لا معلمي (Mann-Whitney)، مان وتني وعليه فقد أثبتت نتائج اختبار الفروق من جهة عدم وجود اختلاف في التزام محافظ الحسابات ضمن عينة الدراسة بمعايير التدقيق الجزائية أثناء تخطيط مهمة التدقيق تبعا لمعظم البيانات الشخصية والوظيفية، ما عدا طبيعة الوظيفة حيث ثبت وجود اختلاف ذو دلالة إحصائية عند مستوى 0.05 في مستوى التزام المدققين للمجموعتين: محافظ حسابات-خبير محاسب، وهو ما انطبق على نتائج اختبار الفرضية الثانية التي لم تثبت وجود اختلاف في التزام محافظ الحسابات ضمن عينة الدراسة بمعايير التدقيق الجزائية أثناء تنفيذ مهمة التدقيق تبعا لمعظم لبيانات الشخصية والوظيفية ونستثني منها طبيعة الوظيفة التي أثبتت وجود اختلاف ذو دلالة إحصائية في مستوى التزام المدققين بين المجموعتين (حسابات-خبير محاسب) عند مستوى 0.05 أثناء تنفيذ مهمة التدقيق.

6. قائمة المراجع:

- ج.ج.د.م ، قانون، يتعلق بمهن الخبير المحاسب ومحافظ الحسابات والمحاسب المعتمد، القانون رقم 10-01، مؤرخ في 29 جويلية 2010، المادة 22.
- دادن عبد الغفور (2022) ، تقييم مدى مساهمة محافظ الحسابات في الإجراءات المحاسبية دراسة ميدانية لعينة من المهنيين الجزائريين لسنة 2021 مجلة أبحاث اقتصادية معاصرة ،. المجلد 05 (العدد02) .
- م.و.م ، المقرر رقم 002 "المتضمن المعايير الجزائرية للتدقيق المؤرخ في 04 فيفري 2016.
- م.و.م ، المقرر رقم 150 ،المتضمن المعايير الجزائرية للتدقيق المؤرخ في 11 أكتوبر 2016.
- م.و.م، المقرر رقم 23، المتضمن م.ج.ت ، المؤرخ في 15 مارس 2017 .
- م.و.م ، المقرر رقم 77 ، م.ج.ت المؤرخ في 24 سبتمبر 2018 .
- م.و.م ، المقرر رقم 121 ، المتضمن م.ج.ت المؤرخ في 01 جوان 2024.
- م.و.م ، المقرر رقم 212 ، المتضمن م.ج.ت.المؤرخ في 18 نوفمبر 2024.